



سميح المعاينة

هكذا نريد الأردن

لسنا في مجال الاتهام والإرادة لإفراد ما يسمى (شباب الغفيل) فتلك مهمة القضاء، لكن مثل هذه القضية تكبر في الواقع السياسي الأردني أمورا عديدة وتبحث في النفوس تساؤلات كبيرة، وتود عبر السطور القائمة الوقوف على بعض ما تفرقه هذه القضية.

1- نتمنى أن لا تكون قضية الغفيل أو غيرها فرصة

2- أن حيليات اعتقال الثائمين كثر قضية انذار إليها رئيس مجلس النواب وتتعلق بالجهة المعنية والمخولة بمحاكمة النواب وإذا لا يعطى النواب نفس الحق الذي اعطى الوزراء السالطين والمخالفين؟ وإذا كان مجلس النواب لم يتجس في أحلة بعض المهتمين بقضايا الفساد لعدم توفر نصاب الاتهام فهل يجوز أن يحجب هذا الحق عن النائب ويسمى باعتقالاته وإتهامه وهو يمثل قاعدة كبيرة من الجماهير؟

3- ولأن القضية ذات بعد وطني فإن من حق المواطن أن يتابع حيلياتها بشكل دائم، وأن يدخل على أدلة الاتهام

4- لا شك أن استراتيجية الحركة الإسلامية في الأردن تتضمن رفضا للعنف واستخدام القوة في غير مكانها أو زمانها وغير تاريخ الحركة الإسلامية لم يسجل في حقها ممارسة عنيفة تعبر عن منهج أو سياسة بالرغم من أنها تعرضت في بعض المراحل لحملات من التشويه الاتني والاقتصادي وموسر بحق أبنائها كثير من أشكال الظلم والديكتاتورية لكن منهل التغيير الذي تعتمد الحركة الإسلامية والذي يعتمد القومية والتغيير الاجتماعي إضافة إلى الإراد الواعي أو الواقع الساحة الأردنية والروح الوطنية وتغليب المصلحة الوطنية على الهم الخاص، كل هذا عمل على صياغة منهجية متميزة للحركة الإسلامية في الأردن من السلطة التنفيذية في بعض المراحل. وعبر ذلك المنهجية استطاعت الحركة أن تتجاوز بالآراء معتدات خديرة ون خلق الطريق أمام بعض مراكز القوى في الدولة خلال مراحل سابقة في تجميع نقاط الخلاف بين الحركة والنظام السياسي

إذ هذا التاريخ المشرف والممارسة الإيجابية للحركة الإسلامية تفرس عليها أمورا مما

ان نكف موعدا واضحا من أي تخلف أو مجموعة بنظر إلى العنف باعتباره منهجا واستراتيجية للتغيير عن ذاته إذا ثبت ذلك للحركة

ناديل الواضح

لا يجوز التردد في رفض ونبد من يستبدل لسانه وقلبه ببتدقية بوجهها إلى صدور أبناء الوطن ومقراته

ولا أغن مخلصا يقل أن يتم ويتكاثر سرطان العنف تحت أي لافتة كانت لهذا فلا مجال للنقد والديمقراطية في التعبير عن أدانة منهج العنف الداخلي فالخضبة كبر من مراعاة مشاعر البعض وتصوراتهم فالأمر يتعلق باستقرار الوطن وأمن المواطن

هذا الأمر لا يتحقق على استعمال القوة ضد اعداء الأمة ومحلي أرضها وخاصة اليهود والصهاينة، وإن كانت هذه القضية تحتاج إلى نوع من الحكمة وتقدير مصلحة الأردن وحساب الاضرار والأرباح فالجهد ضد اليهود واجب لكن تقدير القويرو واختيار الوقت والمكان المناسبين والاستعداد الحقيقي واجب أيضا

كله فإن مجموع المسلمين حركات وأحزابا ومستقلين مطالبون بولفة فكرية يتم من خلالها صياغة تعريف واضح للجهد ومثى وكيف يكون وما هي ضوابط الجهد إليه، والفرق بين الجهاد والعنف وتعريف الشهادة فهل يكون شهيدا من استخدم القوة في غير زمانها ومكانها وجلب للإسلام والوطن والمواطن ضرا وتنازل سلبية، كل هذا وغيره يحتاج إلى مجهود من علماء الأحزاب الإسلامية وفكرها وإطلاق الطريق أمام محاولات الجيش الدخول إلى عقل فئات من شباب وأبناء الأمة تحت ستار من التفسير الخاطي للمفوض والتاريخ والواقع

في المقابل فإن الدولة مطالبة بالتعاون مع بعض الممارسات الفردية ضمن إطار من الموضوعية

تقول هذا لئلا نعلم ان بعض القوى والدول الصليبة والشقيقة تعمل على تفتيق الاستقرار السياسي في الأردن وترى في حالة الانسجام النسبي بين القوى السياسية والدولة مصدر قلق وإزعاج لها، ونعلم ان بعض الدول تحاول استئراج الدولة الأردنية كمارسة سياسة التجميع المعى والنوع للحركة الإسلامية وخاصة تلك الدول التي فعلت في التعامل بحكمة وطنية مع القوى الإسلامية لهذا نسمع عن لجان أممية تضم عدة دول ومشاريع دول مواجهة لك (الأصولي)

1- إن وجود القواسم المشتركة في ثقافة الدولة والقوى الإسلامية الماعلة مستحيل الحياة السياسية يفرض على الطرفين البحث عن منهجية مشتركة للتعامل مع بعض الممارسات الشاذة تجنب البلاد الدخول في مشاهدات العنف والعنف المضاد الذي تفرى بعض نماذجها في بعض الدول المجاورة

2- لا نشعر بالطمأنينة إلى نوايا وأهداف أي قوة سياسية إسلامية أو غير ذلك بحيث بالتدليل القاطع تورطها في أعمال عنف داخل البلاد بهدف الإخلال بأمن واستقرار الوطن والمواطن، ولا نشعر بالفرق في التعيين عن هذا الشعور بعض التفر من رموز وإيديات وأفراد وقباعات هذه القوة

ويعد زريد الأردن واحة آمن واستقرار، زريدة نموذجيا إيجابيا متميزا للعلاقة بين الدولة والإسلاميين، ونصير الشجعان للحرية والتعددية الحقيقية، زريدة ساحة بناء للأمة وقلة

الانطلاق لإحياء الأمة إلى ذاتها وبصورتها العربية والإسلامية لتكون قارة على سواجها الإسلامية

المسيحيون القوي التي بدأ يمتد خارج فلسطين

فمن مسيحية الشونة وعمليات التطبيع أن المناقشة

في الأردن وعينها أنه واجب وطني ليجلي كما

زريدة جميعا أرضي الحنين والرياس

مسيحي يعقّب على (هموم مواطن)

• وعيد شكري الخزي

الامة. وعار الشعوب الخفية

مكان يلتجئ أي فرسية في شرايين الامة. وعار الشعوب الخفية

1- إن تحولات المسيحيين وتحولاتهم من الإسلاميين والد الإسلامي وشعبا وليس لها ما يبررها، فكل إنسان مسيحي متعق

دأب الفكر مستنير غير متعلق ولا تعصب ولا مغرض، باحث متحرر

من الحقيقة في بيئته والديانة الإسلامية، يجد الحقيقة الناصبة

التي لا يتأثرها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، وهي أن الأصولية

الإسلامية تتفق مع الأصولية المسيحية في كثير من الأمور

العقائدية والأخلاقية فلهذا في العقيدة يقول المسلمون لا إله إلا الله والمسيحيون في ذات الإيمان

الذي يتلوه في صلواتهم كل يوم يقولون يؤمن بالله واحدا...

الأنوار المسبحة في هذا الف

كلما مختلفا وليس كما تصور السابق أن يسمع إلهنا

الحركة الإسلامية ولد الإسلام الزايف في ديار العربية والإسلام

وغيرها من الأنصار، فنحن هنا الأطراف التي تحاول دفع

فعلنا لإزالة كل التباين لواء والتجاعد الكرية ليعود لواء الإسلام المسيحي ناصعا كما في كل العهود الإسلامية

نتمنى في عهدنا الحضري أن

لله... ونحن من القوى التي تتفاهر وتتضامن مع الحركات الإسلامية للحل للدرع وال

المسيحي الإسلامي للشرق والمسلمين وضيقا لقلب

المجتمع الواحد من الأمم والمخاطره ونسأل الله التوفيق للوصول إلى هذا الهدف العظيم

وأخيرا... الفرح لشعبك

إضافة إلى الحركة الإسلامية لشؤون الطوائف المسيحية ولإصدار النشرات والمطبوعات التي تحقّق ويجزّز جدار

والاضطّهاد والأخوة بين المسلمين والمسيحيين في هذا اليل الصام

لنغيث في ردة وسلام بلدتنا الهامسية الحكيمة ورعي

الحسين المدي

والله من وراء الكلد

تاريخ الخطبة

بالولاء النبوي



ممثل النائب ليد شيبات الساعة

الخامسة من مساء السبت ١٩٩٧/٩/٥ أمام الرادك مسهند

حجازي مدعي عام محكمة أمن الدولة في ماركا بحضور الحامي

ابراهيم بكر نيابة عن ممثل هيئة الدفاع عن النائب شيبات وهم

الحامون عبد الكريم الدغمي، زهير ابو الرافع فارس النابلسي، ايمن

عودة وفارس ابراهيم بكر وقد طلب المحامي بكر السماح له بالحديث مع

النائب شيبات والذي طلب منه عدم اعطاء أي إفادة أمام المدعي العام، وقد أجل شيبات الإدلاء بإفادته

حتى يمثل أمام محكمة أمن الدولة، وقد قررت محكمة الدولة تأجيل التحقيق مع النائب شيبات إلى

اليوم الثلاثاء

وعقب اجتماع النائب الذي ترأسه: د. عبد الطيف عريبات رئيسا

لجلس النائب في مبنى مجلس الامة وحضره أعضاء من مكتب

الجلس ولجنة الحريات العامة وبعض أعضاء الكتل النيابية

والمستقلين أكد الدكتور عريبات - على أن أمن الأردن ونظامه وشعبه

كواب يتلق عليها الجميع ولا تقبل

الاسامة وقال الدكتور عريبات: إن هذا الاجتماع خصص للداول في

قضية الثائمين الموقوفين قيد التحقيق حيث أطلع السادة النواب على مجريات الأمور

وقال الدكتور عريبات: إن

لله... ونحن من القوى التي تتفاهر وتتضامن مع الحركات الإسلامية للحل للدرع وال

المسيحي الإسلامي للشرق والمسلمين وضيقا لقلب

المجتمع الواحد من الأمم والمخاطره ونسأل الله التوفيق للوصول إلى هذا الهدف العظيم

وأخيرا... الفرح لشعبك

إضافة إلى الحركة الإسلامية لشؤون الطوائف المسيحية ولإصدار النشرات والمطبوعات التي تحقّق ويجزّز جدار

والاضطّهاد والأخوة بين المسلمين والمسيحيين في هذا اليل الصام

لنغيث في ردة وسلام بلدتنا الهامسية الحكيمة ورعي

الحسين المدي

نواب الحركة الإسلامية: نقف ضد كل من تمتد يده للعبث بأمن هذا البلد



به النواب من مساعدة للثائمين

خريسات: لقد أعزجهم سماع هذه الأخبار ونذعو للقاء والاتصال مع

الجهات المسؤولة والخاصة بالحكومة للوقوف على حقيقة الأمر

هذا من جهة ومن جهة أخرى للتأكيد للحكومة على ضرورة حفظ كرامة

وميلهم الثائمين ليد شيبات كانت هذه التهمة صحيحة أو غير

التي تليق بنواب الأمة دون سماعه أو تجريج ولو بالكلمة مع محاولة

تفصيلها ليكون مجال التحقيق بشكل طبيعي دون أن يوضعوا في

جو نفسي غير مناسب وطبعا أن يحاولوا إلى القضاء المدني وأن

يسمح للمحاميين الذين يتوكلون عليهم بالقاء بهما وحضور

التحقيق وسماع الإفادة لأن من حق المواطنين ألا يبدل بإفادته إلا بوجود

محامي

وأضاف النائب خريسات: كان لقاء لجنة الحريات مع رئيس مجلس

النواب ورؤساء الكتل النيابية وعدد من النواب ذا أهمية، حيث التلى

الجميع وتدارسوا هذا الأمر وكان أيضا من ضمن الحضور الحامي

ابراهيم بكر بصفته موكلا عن النائب شيبات، وقد كان الحامي حاضرا

وقت تفنيس مكتب وبيت النائب شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

دون توقيف ولا يجوز محاكمة إلا

وهذا يفرض وجود الحصانة الكاملة طيلة فترة وجوده تاليا لا أن

تقيد الحصانة بأشهر اعتقاد المجلس شيبات للاطلاع على الجريات التي تمت من قبل الحامي، وقد شكلت

لجنة من عدد من النواب لمتابعة هذه القضية والإطلاع على مجريات

التحقيق وتدارسوا ما يمكن أن يقوم

